جواب سؤال عن نُكْتَة التكرار في قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾

تأليف
الإمام العلاّمة محمّد بن علي الشّوكاني
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

اعتنى به وخرّج أحاديثه
أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك. لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت عَلَى نفسك، وأصلي وأسلم عَلَى رسولك، وآل رسولك.

قلتم -أدام فوائدكم فِي سؤالكم النفيس- ما لفظه: «أشكل ما ذكره الزمخشري فِي تفسير قوله ﷻ: ﴿**قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ * وَأُمِرْتُ لأنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ [الزمر: ١١، ١٢].

وقال الزمخشرى: «فإن قلت: كيف عطف أمرت عَلَى أمرت، وهما واحد. قلت: ليسا بواحد، لاختلاف جهتهما إلى آخر ما ذكره»».

وقد استشكل السعد هذا الجواب، ولم تسلم مخالفة جهة أحدهما للآخر، ووجَّه السعد ذلك بتوجيه لم يظهر كلية الظهور فقال: إنَّ معنى الأول الإخبار بأني أمرت، وليس معنى الثاني الإخبار؛ إنما هو لغرض الإحراز.

وهذا التوجيه مشكل أشد إشكالاً مِن الأول؛ لأن معناه فِي الأول الإخبار لَهُم، وهو صريح اللفظ، ثُمَّ قَالَ فِي الثاني: «ليس معناه الإخبار بذلك بل الإخبار أن أمره بالإخلاص لإحراز السبق». وقد صرح الزمخشرى أن معنى الآخر، وأمرت بذلك؛ لأجل أن أكون أول المسلمين، ثُمَّ قَالَ الزمخشري فيما بعد ذلك: أن تجعل اللام مزيدة، ولا تزاد إلا مَعَ أن خاصة، إلى آخر ما ذكره. فأفاد هذا، أن الأمر واحد.

وقد استشكل الزمخشرى العطف أولاً فبقي الإشكال فِي هذا الوجه عَلَى حاله؛ لأن مراده: قل إني أمرت أن أعبد الله إلخ.. وأمرت أن أكون أول المسلمين فإعادة المعطوف الآخر، تكرار. وحق المقام: قل إني أمرت أن أعبد الله مُخلصًا له الدين، وأن أكون أول المسلمين عَلَى أن اللام مزيدة.

وقول الزمخشرى: إنّ اللام لا تزاد إلا مَعَ أن خاصة، فيقال: قد جاء فِي قوله ﷻ: ﴿**يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ**﴾ [النساء: ٢٦]، وجعلت اللام مزيدة بدون «أن» فِي هذا. هذا لفظ السؤال.

وأقول تقرير سؤال الزمخشرى -رحمه الله-: إنّ الفعلين وهما «أمرت»، و«أمرت» متحدان مادة وهيئة، ومعنى، فكيف عطف أحدهما عَلَى الآخر، مَعَ أن متعلق الثاني هو متعلق الأول، لأنه لم يذكر بعده إلا لعلة، فمتعلقه مقدر، وهو معمول الأول كما سيأتي تحقيه.

وتقرير الجواب منه -رحمه الله-: أن الأول مطلق، والثاني مقيد، والمقيد غير المطلق مِن حيث إنه مقيد، والأول لمحض الإخبار ليس إلا، والثاني للإخبار بالأمر بالإخلاص. ولا شك أن المأمور به غير المأمور له. والأول يفيد الأول والثاني يفيد الثاني.

ولا شك أن هذا مِن اختلاف الجهة والمسوغ للعطف. والسعد وإن ذكر أن اختلاف الجهة مشكل، فقد أجاب عنه بما يزيل ذلك وقد تبع الزمخشري أئمة التفسير فِي ذلك.

فقال أبو السعود: «والعطف لمغايرة الثاني الأول بتقيده بالعلة، والإشعار بأن العبادة المذكورة كما يقتضي الأمر بِهَا لذاتها، تقتضيه لما يلزمها مِن السبق فِي الدين». انتهى

وقال النيسابوري: «وأمرت لأن أكون ليس بتكرار؛ لأن اللام للعلة، والمأمور به محذوف، يدل عليه ما قبله. والمعنى: أمرت بإخلاص الدين، وأمرت بذلك لأجل أن أكون أول المسلمين ....الخ».

وقال البقاعي، بعد أن ذكر المعنى وأطال: «فجهة هذا الفعل غير جهة الأول فلذلك عطف عليه؛ لأنه لإحراز قصب السبق، والأول لمطلق الإخلاص فِي العبادة». انتهى

إذا تقرر هذا. فاعلم أن استشكال العطف، إنما هو مَعَ عدم الحكم بزيادة اللام؛ لأن الأمر الثاني لم يذكر بعده إلا لعلة، ولابد مِن معلل، وليس إلا الجملة المذكورة بعد الفعل الأول، وهو قوله تعالى: ﴿**أَنْ أَعْبُدَ اللهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ**﴾ [الزمر: ١١]. فيكون الكلام عَلَى جعل اللام للعلة فِي قوة أمرت أن أعبد الله مُخلصًا له الدين؛ لأن أكون أول المسلمين، ولا شك أنه اتحد هاهنا الفعلان وما بعدهما وهما: أن «أعبد» الملفوظ به فِي الأول، والمقدر فِي الثاني، فكان الجواب الذي انْحَلَّ به الإشكال هو ربط الثاني بالعلة المقتضي لاختلاف الجهة.

وأما مَعَ القول بزيادة اللام، فلا إشكال أصلاً؛ لأن معمول الثاني غير معمول الأول، للقطع بأن معمول الأول: هو أنه يعبد الله مخلصًا، ومعمول الثاني: هو أن يكون أول المسلمين.

وما أحسن ما قاله ابن الخازن ولفظه: «وقيل: أمره أولاً بالإخلاص، وهو مِن عمل القلب، ثُمَّ أمره ثانيًا بعمل الجوارح، إلى آخر كلامه وهو متين. فالعطف صحيح، ليس قيد إشكال، ولكن السائل -كثر الله فوائده- لعله ظن أن الإشكال فِي مجرد العطف لأمرت، سواء اتحد متعلقهما أو اختلف.

ومنشأ ذلك الظن، قول الزمخشري: «فإن قلت: كيف عطف «أمرت»، عَلَى «أمرت» وهما واحد». انتهى

وليس مراد الزمخشري ما ظنه السائل -أطال الله بقاءه- بل مراده ما أسلفناه وإنما اختصر الكلام كما هو عادته.

وإلا فتقدير السؤال الذي أراده الزمخشري وغيره هو أن يقال: كيف عطف الفعل الآخر عَلَى الفعل الأول، مَعَ أن معمولهما، وهو المأمور به واحد وهو «أن أعبد الله مخلصًا له الدين» لما أسلفناه مِن أن تعقيب الثاني بلام العلة يدل عن أن المأمور به مقدر، وهو ما دل عليه المأمور به بعد الأمر الأول، فهو نظير كسوت زيدًا حلة، وكسوت زيدًا حلة إكرامًا. ولا شك أن الفعلين ومعمولهما فِي هذا التركيب متحدان.

فإذا قَالَ القائل: اتحدا المعطوف والمعطوف عليه، كَانَ الجواب أنهما اختلفا جهة، لأن الأول مطلق، والثاني مقيد بخلاف ما إذا قيل: كسوت زيدًا حلة، وكسوت عمروًا جبة، فهذا، لا يقول قائل: إنه مشكل أبدًا؛ لأن عطف الفعل عَلَى الفعل مَعَ اختلاف معمولهما مما لا تذكر كثرته فِي لغة العرب.

فإذا جعلت اللام فِي الآية زائدة، كَانَ معمول أمرت الأول غير معمول أمرت الثاني. فلا يحتاج ذلك إلى تجشم الجواب باختلاف الجهة؛ لأنه قد وقع الاختلاف فِي متعلق الفعلين، كما يقال: ضربت زيدًا ضربت عمروًا إكرامًا.

فإذا قَالَ قائل: ما المسوغ لعطف ضربت عَلَى ضربت؟ قُلْنَا: اختلاف المعمولين، بخلاف ما إذا قَالَ: ضربت زيدًا وضربت إكرامًا، فالمسوغ اختلاف الجهتين، بالإطلاق والتقييد.

والمقام غير محتاج إلى تطويل بمثل هذا، ولكن لما كَانَ منشأ الإشكال هو ذلك كما فهمته مِن كلام السائل -طول الله مدته حسن التطويل- وإن كَانَ مثل السائل فِي قوة إدراكه وجودة عرفانه لا يحتاج إلى البعض من ذلك، إنما لعله يقف عَلَى هذا الجواب من

يحتاج إلى بعض إسهاب، ولاسيما مَعَ إيراد الزمخشرى للسؤال عَلَى تلك الصفة فإنه لا يفهم منه كُل ناظر فيه فِي بادئ الرأي إلا ما فهمه السائل عفا الله عني وعنه.

وأما ما أورده -حفظه الله- فِي آخر البحث عَلَى كلام الزمخشرى فِي قوله: إنّ اللام، لا تزاد إلا مَعَ «أن» خاصة.

فالجواب:

إنّ جواز زيادة اللام، لا يختص بأن المذكور لفظًا، بل هو أعم مِن اللفظ والتقدير. وقد صرح بهذا غير واحد مِن أئمة الإعراب بل صرح أهل حواشي الكشاف فِي هذا الموضوع بِخصوصه بذلك. قَالَ السراج فِي حاشيته: «أي: لفظًا، أو تقديرًا، ولهذا قوبل بقوله: دون الاسم الصريح... إلخ».

وقال السعد فِي حاشيته: «أما الحكم فهو أن اللام، إنما تزاد فِي متعلق الأمر والإرادة، إذا كانت أن مَعَ الفعل ظاهرة نحو: أمرت لأن أقوم وأمرت لأن أقوم ومضمرة، مثل أمرت لأسلم، يريدون ليطفئوا نور الله... إلخ »، ومنه ما ذكره السائل -حفظه الله-: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ**﴾ [النساء: ٢٦]. ووجه اختصاص زيادة اللام بفعل الإرادة، والأمر مذكور فِي كتب الفن[١].

حرر بعد مضي النصف مِن ليلة الثلاثاء ثاني القعدة الحرام سنة ١٢١٠هـ.

✿ ✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: تفسير النسفي (٥٠/٤)، جواهر القرآن للغزالي (ص ١٩٤)، والبيضاوي (٥٧/٥، ٦١)، والقرطبي (٦٠/١٠)، (٢٣٣/١٥)، وابن كثير (٤٦/٤، ٤٩)، والدر المنثور (٢١٠/٧)، وتفسير الثعالبي (٢٥٢/١)، (١٦٥/٤)، والواحدي (٩٣٠/٢)، وتفسير أبي السعود (٢٤٠/٧، ٢٤٦)، والبغوي (٧١/٤)، وفتح القدير للمصنف (٤٥٤/٤)، وأسرار التكرار فِي القرآن (١٨٤/١)، وزاد المسير (١٦٨/٧)، وروح المعاني للآلوسي (٢٤٩/٢٣).